

التجربة التنموية في تونس

الإشكالات والأفاق

La Tunisie expérience de développement

د. فاتن مبارك / جامعة سفاقس / تونس

ملخص

ارتبطت التجربة التنموية في تونس أساسا بخيارات سياسية متأثرة بالظروف المحلية والعالمية وتتلخص هذه التجربة في ثلاث مراحل رئيسية يمكن من خلالها أن نفهم الخيارات الاقتصادية التي مرّ بها الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال أي منذ سنة 1956 إلى حدود 14 جانفي 2011 تاريخ سقوط نظام بن علي، من المهم بمكان، أن نضع المسألة ضمن إطارها التاريخي والاجتماعي والاقتصادي، لأن تونس مرت بتجربة تنموية أثّرت في مسارها التاريخي والاقتصادي والاجتماعي. فالخيارات الاقتصادية والتنموية

أثرت بشكل بارز في تشكل التجربة التنموية في تونس وما مرّت به من أزمات وإخفاقات أثرت في مؤشرات التنمية وكانت لها تداعيات على ظاهرة الفقر وظاهرة البطالة في تونس.

La Tunisie a vécu une expérience de développement lié essentiellement aux choix politiques influencés par les conditions locales et mondiales. On peut parler dans ce cas de trois principales phases par lesquelles on peut comprendre le système économique en Tunisie depuis l'indépendance, c'est à dire depuis 1956, jusqu'au le mouvement révolutionnaire 14 Janvier 2011 et la chute du régime de Ben Ali.

Il est important, de mettre en question le cadre historique, social et économique dont l'expérience de développement a été créer. Les choix économiques a bien crée une expérience de développement identique a vécu aussi des crises et des échecs qui vas influencer sur le taux de pauvreté et le taux de chômage en Tunisie.

مقدمة

يطرح موضوع التنمية في تونس عموماً إشكالات عديدة ومركبة مرتبطة بما هو سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي وحتى نفسي، من المهم بمكان أن نضع المسألة ضمن إطارها التاريخي والاجتماعي والاقتصادي، لأن تونس مرت بتجربة تنموية أثّرت في مسارها التاريخي والاقتصادي والاجتماعي. فالخيارات الاقتصادية والتنموية كانت مرتبطة أساساً بالخيارات السياسية التي أثّرت بشكل بارز في تشكل التجربة التنموية في تونس وما مرّت به من أزمات وإخفاقات أثّرت في مؤشرات التنمية وكانت لها تداعيات على ظاهرة الفقر وظاهرة البطالة في تونس.

1. إشكالية المفهوم

يدل مفهوم التنمية لغة (1) على الزيادة والنماء والوفرة والمضاعفة والإكثار، بينما يتّخذ مفهوم التنمية الاصطلاحي دلالات مختلفة، إذ تعرف التنمية بكونها مجموعة من التحولات التقدمية العميقة والهيكلية في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتيحها النمو الاقتصادي المتواصل. فهي تعني مجموعة من الاختيارات المتناسقة (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومجالية) تحدد طبيعة الوسائل والإجراءات التي تفرض تحديد الأولويات.

فالتنمية «ليست صعود مجتمع إلى مستوى أعلى من الإنتاج أو العقلانية ولكن المرور إلى مستوى أرفع من التاريخانية وإلى نسق من الفعل التاريخي المختلف، لذلك فإنّ نظرية التنمية ليست هي

نظرية النمو، كما أنّها لا تفسّر آليات التطوّر ولكن آليات المرور من مجتمع إلى آخر». (2) وترتبط التنمية أيضا بالتحديث والتغيير والعصرنة وتحقيق مؤشرات النمو الاقتصادي والرفع من الإنتاجية وتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي والصناعي والاعتماد على العقلانية والتصنيع هذا في مفهومها العام، أما في مفهومها الأكثر خصوصية فهو مرتبط بالمجال الترابي الذي يخوض في معنى المحلي أو الجهوي.

فالتنمية الجهوية أو المحلية تستوجب وتتجاوز النمو المادي والمرافق والخدمات ولا تقتصر على هذين المقومين الأساسيين لتتعدى إلى ما هو هيكلي وبنوي. هي إذن آلية داخلية تتطلب تواجد فاعلين محليين (اجتماعيين ، اقتصاديين ، ثقافيين ، وسياسيين) لهم صلة وثيقة بالجهة بحكم الانتماء والهوية والاستشراف المستقبلي والمصلحة كذلك. هؤلاء الفاعلين المحليين قادرون على النهوض بالجهة من حيث هي إمكانيات يجب استغلالها، وإطار عيش وجب تحسينه وانتماء ترابي تؤسس للهوية يتحتم تلميع صورتها لتكون منطقة جذب السكان والإطارات والمستثمرين بدأ بأصلي المنطقة وليس منطقة تتغير لا تستطيع حتى شد سكانها لعدة توفر الشغل. فلا وجود لتنمية جهوية أو محلية دون وجود فاعلين جهويين أو محليين، يأخذون على عاتقهم عملية التنمية بالإضافة طبعاً إلى الفاعلين الخارجيين سواء كانوا من الوطن أو من خارجه وتدخل الدولة التي تعتبر من أهم الفاعلين مهما كان النظام السياسي والاقتصادي المتبع وذلك لمساعدة الفاعلين المحليين إن وجدوا وخلقهم إن فقدوا.

II. التجربة التنموية في تونس من 1956-2011

كما أسلفنا الذكر كانت التجربة التنموية في تونس مرتبطة أساساً بخيارات سياسية متأثرة بالظروف المحلية والعالمية وتتلخص هذه التجربة في ثلاث مراحل رئيسية يمكن من خلالها أن نفهم الخيارات الاقتصادية التي مرّ بها الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال أي منذ سنة 1956. "إن الاستقلال يعني القطع نهائياً مع كل أشكال التبعية. ولكنه إذا ما عبّر عن نهاية الأشكال القديمة للتبعية مع فرنسا بين

1956 و 1961 فإنّ هذا الاستقلال الجديد بالنسبة إلى الميتروبول يصاحبه رباط تبعي جديد تجاه رأس المال الأمريكي الجاري التطبيق لحظة استقلال تونس، بتمكين كل بلد مستقل يوجد خارج العالم الشيوعي من مساعدة اقتصادية، خاصة بلدان الأطراف بالنسبة إلى العالم الحر، التي تمثل مصلحة استراتيجية هامة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية" (3)

1. مرحلة التأميم: 1956-1961

كانت مرحلة تأميم الاقتصاد التونسي وتحريره من مخلفات الاستعمار الفرنسي بعيد الاستقلال سنة 1956. أممت الحكومة التونسية القطاعات الحيوية كالقطاع المصرفي وشركة الكهرباء والماء، وشركات النقل. وأسست شركات وطنية كالملاحة، والسكك الحديدية والطيران، وأصدرت العملة الرسمية الوطنية "الدينار التونسي". وفي سنة 1957 قامت الحكومة بحلّ نظام الأحباس (الوقف) الخاصة والعامة الفلاحية باعتبارها عائقا أمام تطوّر الفلاحة، "وتميّزت هذه المرحلة بإتباع سياسة ليبرالية قائمة على تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية بجانب سيطرة الدولة على القطاعات والمؤسسات الحيوية" (4) ، من أجلها حصلت الحكومة على امتيازات جبائية وتسهيلات في القروض في الخماسية التي تلت الاستقلال لتحفيز مشاركة أكبر للقطاع الخاص.

2. مرحلة التعاضد: 1962-1971

بدأت هذه الفترة مع تولي أحمد بن صالح(5) مهام كاتب الدولة للتصميم والمالية والتجارة. وقد كانت الفكرة الأساسية لهذه التجربة تتركز أساسا على التدخل المكثف للدولة لتطوير الاقتصاد، وقد اعتمد هذا التوجه التنموي على التخطيط الشامل لكل القطاعات ضمن تجربة ارتكزت أساسا على سياسة التعاضد خاصة في القطاعين الفلاحي والتجاري. ولتمويل هذه السياسة، تم الترفيع في نسبة

الضرائب والضغط على الأجور والتخفيض في قيمة الدينار، كما تم الالتجاء إلى القروض الخارجية. وفي ماي 1964، تم انتزاع أراضي المعمرين (المزارع التي كانت لا تزال بحوزة الأجانب - فرنسيون وإيطاليون)، وتحويل ملكيتها للدولة أو للتعاضديات الفلاحية، ثم بعث ضيعات دولية (حكومية) يديرها مباشرة ديوان الأراضي الدولية. وتشير الإحصائيات إلى أنّ نسبة الأراضي الجماعية أو ما يعرف بالتعاضديات سنة 1969 بلغت نسبة 90% من مجمل الأراضي.

انطلق إرساء سياسة التعاضد ببعث تعاضديات إنتاج نموذجية على أراضي الدولة ثم تجميع صغار الفلاحين في إطار تعاضديات إنتاج مماثلة إلى جانب تعاضديات خدمات بهدف تعصير طرق الإنتاج في القطاع الفلاحي وتشغيل اليد العاملة. كما وقع تجميع عديد التجار في تعاضديات كبرى وإنشاء الشركات الجهوية للتجارة والشركات الجهوية للنقل، وفي إطار هذا التوجه الاشتراكي، كانت الدولة هي أهم باعث وممول للمشاريع الصناعية وساهمت في بعث مشاريع مشتركة بتمويل خارجي ورصدت لذلك اعتمادات كبيرة.

وقد تميزت سياسة التصنيع خلال هذه الفترة ببعث أقطاب صناعية ذات أبعاد تنموية شملت أنحاء عديدة من البلاد. رغم هذه المكاسب، لم تتمكن التجربة الاشتراكية من تحقيق كل أهدافها، حيث لم تتجاوز نسبة النمو الاقتصادي 5,3% بين 1960 و 1971. (7) كما اتسمت هذه الفترة بركود الإنتاج الفلاحي وعدم إسهام حركة التصنيع في الحد من التفاوت الجهوي وفي التخلص من التبعية الصناعية للخارج، شهدت نهاية الستينات أزمة اجتماعية تزامنت مع أزمة قطاع التعاضد الذي واجه إلى جانب الصعوبات الطبيعية، معارضة كل الأطراف خاصة عند اتخاذ قرار تعميم التعاضد، فتم التخلي في سبتمبر 1969 عن "التجربة الاشتراكية" لفائدة نموذج تنموي يتميز بانفتاح اقتصادي تدريجي.

3. مرحلة الرأسمالية المقيدة: 1970 - 2011

بحلول سنة 1970 بدأت حقبة جديدة للاقتصاد التونسي إثر تقرير صادر عن البنك الدولي يبرز حجم العجز المالي للمؤسسات الوطنية وهو حصاد التجربة الاشتراكية. واتجهت البلاد منذ ذلك الحين عملياً إلى اقتصاد السوق، واتخذت الحكومة خطوات عملية لتحجيم تدخل الدولة في القطاع الصناعي وقامت بتشجيع القطاع الخاص. وتعرّز أداء الاقتصاد التونسي بإنشاء نظام "حوافز الإستثمار الأجنبي" في عام 1971، الذي منح عدّة حوافز ضريبية ومالية للمستثمر الأجنبي، من بينها إعفاء المواد الخام والمعدات التي تدخل في الإنتاج من الرسوم الجمركية، ومنح إعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات، مع حرية تحويل الأرباح إلى الخارج. وقد أتاح ذلك لتونس جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة الصناعات التحويلية، وخلق الكثير من فرص العمل في قطاع الملابس وغيره من قطاعات الصناعات التحويلية.

واستمر الاقتصاد التونسي في هذا النهج، ومرّ بأزمات اقتصادية أشدها التي حدثت خلال الفترة 1982-1986، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري خلالها 7.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع الدين الخارجي إلى 56٪ من الناتج المحلي الإجمالي. (7) فزادت الاضطرابات الاجتماعية بشكل كبير نتيجة تخفيض أجور العمّال، وبأشر الإتحاد العام التونسي للشغل (8) في تنظيم الإضرابات والاحتجاجات ضدّ ارتفاع معدّلات البطالة حتى وصلت ذروتها يوم الخميس 29 جانفي 1978 يوم الإضراب العام الذي نظّمه الاتحاد وواجهته الحكومة حينئذ بشكل دمويّ حيث قتل فيه المئات من العمّال.

استمرّ تبني الاقتصاد التونسي منهج الإصلاح الليبرالي - وإن ظهرت ملامح الاقتصاد الليبرالي لأن حضور الدولة لا يزال أساسياً في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. «فخلال الستينات والسبعينات مرّت تونس من اشتراكية تسلطية إلى ليبرالية تفتح أبوابها الكبرى إلى المبادرة الخاصة المحلية والرأسمال الأجنبي، إنّ سياسة "اغتنوا بسرعة" هذه سجّلت نسبة نموّ مرتفعة خاصة في القطاعات الصناعية

التصديرية والسياحة. ولكن تكلفتها الاجتماعية والسياسية كانت ثقيلة وتمثلت في قلب البنية الاجتماعية وتشتيت الطبقات. (9)

بدأت الحكومة مع صندوق النقد الدولي في تنفيذ خطة الإصلاح الهيكلي من خلال التوقيع على اتفاق بشأن برنامج الانتعاش الاقتصادي. وبدأت معاناة خريجي الجامعات في العثور على عمل في أوائل التسعينات، وارتفع معدل البطالة إلى 15% بعام 1999. وعلى الرغم من استمرار تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، فإن الإستثمار المحلي الخاص لم يزد إلا بنسبة طفيفة، من 12.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1997 إلى 14.2% في عام 2007، كما بدأت آثار الانكماش العالمي على النشاط الاقتصادي في تونس تبرز بشدة خلال الثلاثية الأخيرة من 2008. وسجلت صادرات كافة قطاعات الإنتاج المحلي تراجعاً ملموساً (-17,1%) خلال شهري جانفي وفيفري 2009 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2008. أما القطاعات الأكثر تضرراً فهي على التوالي قطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته بنسبة تراجع 33,7% ثم تجهيزات النقل (-30,5%) وقطاعي الفلاحة والصناعات الغذائية (-23,7%) والجلد والأحذية (-20,3%). وكانت الحصيلة الحراك الثوري 14 جانفي 2011.

III. تداعيات الحراك الثوري في تونس وتفاقم الإشكالات

1. المواصلة في مرحلة الانكماش

لقد كان السبب الرئيسي وراء اندلاع الحركة الشعبية في تونس التي أدت إلى سقوط نظام بن علي هو تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومن تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة. ولكن بعد ثلاث سنوات من اندلاع هذا الحراك الثوري لم يتغير الوضع الاقتصادي كثيراً فقد ارتفع معدل البطالة بشكل ملحوظ إذ أفرزت نتائج المسح الوطني حول السكان والتشغيل لثلاثي الأول من سنة 2014 إلى تقدير عدد عاطلين

عن العمل ب 605.8 ألفا من مجموع السكان النشيطين الذي يبلغ عددهم 3998.3 ألف وتقدّر بذلك نسبة البطالة ب 15.2% مقابل 15.3 % خلال الثلاثي الرابع لسنة 2013 (10) ، ومواصلة مرحلة الانكماش بأكثر حدة نتيجة تدهور الوضع الأمني، الأمر الذي أدّى إلى حرق العديد من المؤسسات وإتلاف معدّاتها وغلقها، وكثرت الإضرابات عن العمل، وهو ما أثر على مستوى الإنتاج.

تقلّص مستوى الإنتاج الصناعي في الشهرين الأولين لسنة 2011 ب 13% خاصة بالنسبة للصناعات المعملية والفسفاط ومشتقاته، وقد أثر ذلك على الخدمات، وشهد القطاع السياحي انهيارا وتقلّص بنحو 60%، كما تأثّر قطاع النقل وجميع قطاعات الإنتاج المرتبطة به. وكان لهذا تأثيره على التشغيل إذ سجّلت تونس خسارة في مواطن الشغل، كما انهارت التجارة الخارجية وتقلّصت الصادرات والواردات بأنواعها، وهذا أثر على الاحتياطي في العملة الصعبة، كما شهدت السوق المالية انهيارات بنسبة 18% في البورصة. وكان النمو سلبي خلال سنة 2011 (-2,2)، إلّا أنّه تحسّن سنة 2012 وبلغ 3.2%(11).

هذه الأوضاع كانت له تأثيرات مباشرة على التشغيل والإنتاج والاستثمار. وقد أثر ذلك على مكانة تونس كوجهة سياحية. ولعلّ ما زاد في تعميق الانكماش، الأزمة الليبية والمشاكل الحدودية ، هذا إضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وخاصة أسعار المواد الاستهلاكية، وقد أفرزت الأشغال الدورية للمسح الشهري حول أسعار البيع عند الإنتاج الصناعي نسبة تضخم في شهر سبتمبر من سنة 2014 ب 3,6% مقابل 3,4% في شهر أوت من نفس السنة (12) إلى جانب الانفلات الأمني وانتشار العنف في المجتمع التونسي، مما سبب هروب عديد المستثمرين الذي زاد في تأزم الوضع الاقتصادي وزاد في توتر العلاقة بين الترويك(13) الحاكمة والمعارضة ، خاصة الاتحاد العام التونسي للشغل الذي قاد الحوار

الوطني والذي نتج عنه الإطاحة بحكومة علي العريض(14) وهي الحكومة الرابعة بعد الثورة لصالح حكومة تقنوقراط Technocrate (حكومة مستقلة غير حزبية).

2. اختلال التوازن الإقليمي والجهوي

فتح الحراك الثوري في تونس الطريق للحرية على اثر سقوط الدولة البوليسية. فقد أحيا هذا الحراك الأمل في تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف الجهات وكانت الثمرة الأولى تأسيس وزارة خاصة بالتنمية الجهوية باعتبار أن الاختلال في مستويات التنمية بين الجهات الداخلية والساحلية كان سببا فاعلا في اندلاع هذه الاحتجاجات التي أطاحت بنظام بن علي. لقد كانت السياسات الاقتصادية منذ الستينات من القرن الماضي إلى حدود 14 جانفي 2011 تركز اختلال التوازنات الإقليمية والجهوية بين ساحل البلاد و داخلها، كما ساهمت التجربة الليبرالية في انفتاح البلاد التونسية وربط اقتصادها بالخارج مما دعم دور الساحل على حساب الداخل. واستأثرت السواحل التونسية الشرقية بأهم تجهيزات النقل كالموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية واحتكرت أكثر من 90 % من الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات السياحية ويتركز بها أكثر من ثلثي سكان البلاد. في حين تراجع المكانة الوظيفية للجهات الداخلية نتيجة عدم قدرتها على استقطاب الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية.

تعمقت الفجوة التنموية بين الجهات الداخلية والساحلية في ظل التجارب التنموية السابقة في عهد نظام بورقيبة ومن بعده بن علي وظلت شعارات التوازن الإقليمي والجهوي حبر على ورق في مخططات التنمية السابقة سيناريوهات التهيئة الترابية هذا من جهة، ومن جهة أخرى دخلت البلاد التونسية في عقود شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2008 ، والدعوة الصريحة إلى تحرير الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاديات الأخرى أدى إلى تراجع دور الدولة، وأصبحت الدولة تلعب دور سياسي فقط الهدف

منه مراقبة التراب الوطني وتحركات السكان دون الخوض في العملية الإنتاجية. كما اقتصر دورها فقط على تقديم بعض الخدمات الأساسية لبعض الجهات.

تدعمت مكانة القطاع الخاص الذي سيطرت عليه عصابات النظام البائد الأمر الذي كرس اختلال التوازن الإقليمي والجهوي بدعوى الدخول فيما يسمى بالعلومة الاقتصادية. وساهمت هذه العولمة في تكريس ظاهرة « السوحلة » باعتبار أن المدن الساحلية لها القدرة على منافسة أكبر المدن على الضفة الشمالية للمتوسط ، الأمر الذي أدى إلى تعقد إشكالية التنمية الجهوية و صعوبة التأقلم مع المعطيات الجديدة للمجال الوطني.

3. الوضع الاقتصادي العام بعد الحراك الثوري 2011

إن المشهد الاقتصادي العربي اليوم بعد هذا الحراك الاجتماعي القوي الذي أطاح بنظم سياسية وأفرز أخرى جديدة من حيث المضمون والرؤى يعاني الكثير من المشكلات البنوية والهيكلية التي كانت دافعا للكثير من النظم الداخلية أفرادا وجماعات إلى ممارسة العنف مثلما يحدث في المجتمع التونسي الذي أصبح يعاني من هذه الظاهرة بشكل ملفت للنظر وقد يعود ذلك إلى إخفاقات في سياسة التنمية والتفاوت في مستويات المعيشة وارتفاع نسب البطالة والفقر الذي أصاب عديد الشرائح الاجتماعية المتوسطة منها خاصة. وبالعودة إلى مؤشرات الفقر والتفاوت الاجتماعي حسب المسح الوطني لسنة 2005 نلاحظ أن 3,8 بالمائة من السكان أي قرابة 400 ألف ساكن يعيشون تحت خط الفقر الأدنى وتمثل هذه الشريحة النواة الصلبة للفقر في المجتمع التونسي، بالإضافة إلى أن 11,5 بالمائة من السكان أي قرابة مليون ومائتي ألف تونسي يعيشون تحت خط الفقر الأعلى (15) ، وهي فئة تتسم بالهشاشة من حيث موارد رزقها بحيث يمكن لها أن تنزلق في اتجاه الخصاصة المطلقة على إثر حدوث أي طارئ خارجي سلبي.

تساهم هذه المؤشرات الاقتصادية السلبية في ظهور تصدعات اجتماعية وبدورها التصدعات الاجتماعية توفر كل مستلزمات بروز ظاهرة العنف في الفضاء الاجتماعي. فتراكم المشكلات وعدم وجود حلول عميقة يؤدي إلى حالة التآزم وتراكم الأزمات يؤدي إلى الشعور بالإحباط الذي يؤدي إلى شحنات من الغضب "وردود أفعال آنية ومشوشة يعبر ليس فقط عن عنف أفراد منعزلين وإنما عن عنف بنيوي لنظم ومؤسسات ممتدة اجتماعيا في الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإعلام والاتصال وحتى التربية والتعليم.(16)

4.الوضع الاجتماعي والثقافي

إذ ما تجاوزنا الملاحظة الميدانية واتجهنا إلى وسائل الإعلام والاتصال يذهلنا استخدام كلمة أزمة في كل المجالات، الأزمة السياسية والأزمة الاجتماعية والأزمة الاقتصادية.

والسؤال المطروح لماذا وصلنا إلى هذه الحالة من الأزمات التي تتجاوز كما وكيفا الحدود المقبولة؟ وقد يعود ذلك إلى أننا لا نتعامل مع ظواهر اجتماعية فردية محدودة، وإنما نتعامل في اعتقادي مع إشكالية مجتمعية ثقافية وبنائية، متشابكة متبادلة التأثير والتأثر، "ظاهرة العنف لا توجد بطريقة تلقائية وإنما يتم صنعها مثلها مثل الهوية الاجتماعية، والأمراض النفسية، والمشكلات الاجتماعية. كلها أنماط وإنتاجات ثقافية التكوين والتشكيل والتلون،(17) ولعل من أهم أسباب العنف المصالح المتضاربة، فالمصالح المادية والمعنوية هي التي تسيطر لا الأفكار، سيطرة مباشرة على أعمال الناس، وتتحكم فيها. وكثيرا ما تتحول هذه المصالح إلى محولات منتجة لمظاهر العنف.

إنّ تضارب المصالح داخل المجتمع التونسي الذي ظهر بشكل جلي في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013، سواء كانت الدينية أو الاجتماعية أو الأيديولوجية أدت إلى حالات من تبادل العنف

الغير معتادة على المجتمع متمثلة في التصفية الجسدية وأعمال التخريب والحرق لمراكز الأمن ومؤسسات عمومية وغيرها من موجات العنف التي أصبحت تعبر عن فقدان للأمن والعدالة فأصبح الأفراد يلجئون إلى أخذ حقوقهم بطرقهم الخاصة.

الخاتمة

لا يمكن أن ننكر أنّ المجتمع التونسي يعاني من أزمة أمنية خلال هذه الفترة تعود إلى عدة أسباب أهمها أن الفاعل الاجتماعي لم يعد يتعامل بثقة مع المنظومة الأمنية ونلاحظ أن هناك تجراء واضح من قبل العديد من الأفراد على مdahمة المراكز الأمنية والتعدي بالعنف على بعض الأعوان وحرق المؤسسات الأمنية وقد يفسر هذا في بداية الأزمة بردة الفعل الغاضبة من قبل الأفراد بعد أحداث 14 جانفي 2011 على الأمن ومن يمثله وذلك لانتشار الفساد المالي والأخلاقي في هذه المنظومة طيلة حكم النظام السابق، ولكن تواصل هذا العنف الموجه ضد المنظومة الأمنية إلى حد الآن يشير إلى الأزمة الحقيقية التي تواجهها هذه الأخيرة في كيفية التعامل مع الأفراد من جهة وفي كيفية استرجاع مكانتها الرمزية في المجتمع كحام للمتلاكمات العامة والخاصة الأفراد على حد سواء.

وفي سياق متصل، فإن الشعور بغياب العدالة الاجتماعية، وتأجيل المحاسبة السياسية والاجتماعية التي ساهمت في ظهور فئة جديدة من ذوي النفوذ في المجتمع بالمال والثروة والتسلط السياسي والاجتماعي، وضعف تكافؤ الفرص في المشاريع والحقوق الاجتماعية الطبيعية والمدنية، وغلاء الأسعار بصورة عامة، ، "ذلك كله يمثل مناخاً ملائماً لتقبل أفكار العنف وثقافتها، كمخرج سريع من تلك الأزمات والمآزق، خاصة إذا ما تطورت وتناغمت حتى بلغت حدّاً يصعب السيطرة عليه أو معالجته"(18).

وبالتالي فإن المنظومة الأمنية اليوم في حاجة لأن تعيد مكانتها الرمزية داخل المجتمع حتى تتمكن من التعامل بشكل عملي وناجع مع المشكلات التي يمكن أن تعترضها عند مواجهتها لموجات العنف ، فهي في حاجة لتعامل مباشر مع المجموعة الاجتماعية ليس لتثبت قوتها من حيث الترسانة الأمنية وإنما لتثب مكانتها من حيث مهامها في تأمين الأمن للأفراد مهما كانت إنتمائتهم. فالمنظومة الأمنية في تونس عاشت لسنوات عديدة تحت وطأة نظام استعملها من أجل أن يحكم بقوة السلطة المجتمع والبلاد واليوم يطالب الجميع وخاصة المعارضة السياسية بتحييد هذه المنظومة وإفراجها من كل

التوجهات والمصالح السياسية، يمكن أن نقول إذن أن هناك أزمة ثقة متبادلة من جميع الأطراف وخوف من أن تستعمل هذه المنظومة في بناء ديكتاتورية جديدة تحت أي مسمى.

المراجع

- (1) معجم اللغة العربية، ص45.
- (2) Touraine, Alain, *la conscience ouvrière*, Seuil, Paris, 1966, p.24.
- (3) المولدي القسومي: " السياسة التنموية في تونس والحوار الاجتماعي: بحث في المنوال التعاقدي ومساهمة الفاعلين الاجتماعيين"، مجلة التنوير العدد الرابع، مركز التنوير المعرفي، سنة 2014 ، ص5.
- (4) عبد الباقي الهرماسي: "المجتمع والدولة في المغرب العربي". مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1996 ، ص7.
- (5) أحمد بن صالح، سياسي ونقابي تونسي شغل عدة حقائب وزارية في فترة الستينات وهو متبني فكرة التعاضد في تونس.
- (6) المعهد الوطني للإحصاء <http://www.ins.nat.tn/indexar.php>
- (7) المعهد الوطني للإحصاء <http://www.ins.nat.tn/indexar.php>
- (8) الاتحاد العام التونسي للشغل هو منظمة نقابية تونسية تأسست في 20 جانفي 1946، وقد جاء تأسيس الاتحاد بعد فشل محاولتين سابقتين لتأسيس منظمة نقابية وطنية هما جامعة عموم العملة التونسية الأولى في العشرينات ثم الثانية في الثلاثينات..
- (9) المولدي القسومي: " السياسة التنموية في تونس والحوار الاجتماعي: بحث في المنوال التعاقدي ومساهمة الفاعلين الاجتماعيين"، مجلة التنوير العدد الرابع، مركز التنوير المعرفي، سنة 2014، ص2.
- (10) إحصائيات 2014، المعهد الوطني للإحصاء <http://www.ins.nat.tn/indexar.php>
- (11) نفس المصدر السابق.
- (12) نفس المصدر السابق.

(13) **الترويك** هي ائتلاف حاكم رئاسيا وحكوميا وبرلمانيا يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي التونسي لتكوين أغلبية مستقرة في الحكم في تونس.

(14) علي العريض، كان وزيرا للداخلية في حكومة حمادي الجبالي بين 2011 و2013، ثم رئيس الوزراء من 14 مارس 2013 إلى 29 يناير 2014 .

(15) المعهد الوطني للإحصاء <http://www.ins.nat.tn/indexar.php>

(16) سالم ساري: "**ثقافة العنف المجتمعي وأسئلة التنمية والتحديث**" ، مجلة فيلادلفيا الثقافية، العدد الثامن، 2011، ص 32.

(17) خولة احمد يحيى: "**الاضطرابات السلوكية والانفعالية**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى، عمان 2000، ص 14.

(18) مقدم سهيل، **من أجل إستراتيجية فاعلة في مواجهة العنف الاجتماعي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، الجزائر، 2012، ص 375.